



منع التلوث باللدائن

# التمويل الدولي المساعد للتمويل المحلي: موجز موضوعي

استكشاف محور مواضيعي أساسي من واقع التقرير المعنون العناصر  
المتوخاة في اتفاقية عالمية جديدة لمنع التلوث باللدائن

تتعامل مع أوجه العجز المؤسسي وانعدام القدرة في كثير من البلدان النامية.

سيكون للاتفاقية دور هام في حشد التمويل لصياغة آليات التنفيذ التشغيلي على الصعيد الوطني، أي إعداد معايير الاستدامة الوطنية بشأن اللدائن وكذا إعداد الخطط الوطنية لإدارة اللدائن ("الخطط الوطنية"). يضاف لما سبق أن التمويل كفيل بالمساعدة في الوفاء بالتزامات إعداد التقارير على الصعيد الوطني، بما في ذلك تقييم التنفيذ على الصعيد ذاته.

إن إقرار اتفاقية عالمية جديدة من شأنه تحفيز استجابة فعالة وفورية لأزمة التلوث العالمية باللدائن، وذلك عبر التوسع في التمويل من كل المصادر ذات الصلة؛ أي العامة والخاصة والدولية والمحلية. كما أن التمويل بمقتضى الاتفاقية المنشودة ينبغي أن يغطي التكاليف المتزايدة التي تتكبدها الحكومات في سبيل تنفيذ الاتفاقية؛ أي التكاليف التي تتجاوز متطلبات العمل المعتادة في الأنشطة المتوقعة لإدارة نفايات اللدائن على الصعيد الوطني.

## دور التمويل الدولي

يجب أن تراعي الاتفاقية الدولية الجديدة -حتى يُكْتَب لها النجاح- الظروف والقدرات المختلفة في ما بين البلدان المتقدمة والنامية، وأن

ومن ثم، يمكن للتمويل الدولي أن يستهدف الأنشطة الآتي بيانها:

- إمكانية تقديم الدعم التقني والتدريب من خلال وحدة متخصصة داخل الأمانة العامة، أو إمكانية التنفيذ بالتعاون مع المؤسسات البحثية القائمة.
- إمكانية استخدام الترتيبات الثنائية في سبيل نقل التكنولوجيا وتحسين خدمات إدارة النفايات.
- قيام المؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية المالية الدولية بحشد الموارد المالية، بما في ذلك التمويل المختلط.

## دور التمويل المحلي

من المتصور أن تتيح الاتفاقية العالمية الجديدة لمكافحة التلوث باللداين مجموعة أدوات تمكن الحكومات من إعداد وتنفيذ أدوات تنظيمية وأدوات مستندة إلى آليات السوق على الصعيد الوطني. أما الأدوات المستحدثة وفق الاتفاقية العالمية والتمويل الدولي المقدم إلى البلدان في سبيل إنشاء أطر العمل التنظيمية والسياساتية فمن شأنها مساعدة البلدان المحتاجة إلى المساعدة كي تحفز الاستثمار من جانب القطاع الخاص في ابتكار المنتجات عبر خدمات إدارة النفايات.

إن تمويل الإدارة المستدامة لنفايات اللداين يشكل مطلباً رئيساً للقضاء على تسرب اللداين إلى البيئة، إذ لا غنى عنه في تقليل الأعباء المالية واللوجستية لإدارة النفايات؛ وهي الأعباء الواقعة في جلها على السلطات المحلية ودفاعي الضرائب. ويمكن تحقيق ذلك باستخدام آليات مناسبة للسياق الوطني من أجل تعزيز المساهمات المقدمة من المنتجين والمستهلكين وغيرهم من الفاعلين بـغية تدعيم خدمات إدارة النفايات. ومن الأمثلة على ذلك برامج المسؤولية الممتدة للمنتجين، ورسوم إعادة التدوير المسبقة الدفع، ورسوم التخلص المسبقة الدفع، وبرامج الوديعة المستردة. ومن ثم، فإن تنفيذ برامج كذلك سيتيح تمويل خدمات إدارة النفايات تمويلًا محلياً.

من أسس نجاح آليات التمويل الوطني -مثل برامج المسؤولية الممتدة للمنتجين، ورسوم إعادة التدوير المسبقة الدفع، ورسوم التخلص المسبقة الدفع- التخصيص المناسب للأموال المجموعة عبر تلك البرامج. وينبغي أن تكون تلك التمويلات مغلقة الدائرة بهدف دعم إدارة النفايات من خلال التوعية ودعم خدمات التجميع والفرز وإعادة التدوير وغيرها. كما يمكن لبرامج الودائع المستردة واللوجستيات المعكوسة وبرامج الإرجاء أن تساهم في تقليل تكاليف نقل النفايات، لا سيما من المناطق الريفية والناحية. ويمكن أيضاً تحسين الأسواق الدولية لنفايات اللداين متى استوفت المنتجات معايير الاستدامة الدولية.

وبالعمل على إيجاد سوق محلية تحدّ المنتجات التي يصعب إدارتها في نهاية دورة حياتها، باستخدام معايير الاستدامة الوطنية بشأن اللداين، كفيلاً بأن يُضفي قيمةً أعظم على نفايات اللداين. ويؤدي ذلك بدوره إلى تحفيز التجميع والفرز في القطاعين النظامي وغير النظامي، مما يساعد على تحويل الدقة في دخول اللداين إلى البيئة.

**(1) التقييمات العلمية والتقنية لتبصير القائمين على صياغة السياسة والأدوات القانونية لتنفيذ الاتفاقية، ويدخل في ذلك ما يلي:**

- وضع خرائط لخصائص النفايات واتجاهاتها؛ وأخرى لتدفقات اللداين في السوق المحلية؛ وتحديد المتطلبات التنظيمية والسياساتية المناسبة؛ ووضع خرائط لنقاط الإدخال إلى الأسواق من أجل تطبيق الأدوات المستندة إلى آليات السوق؛ ووضع خرائط لتصدير نفايات اللداين واستيراده.
- إجراء دراسات اجتماعية اقتصادية بشأن الآثار الإيجابية والسلبية للتدخلات التنظيمية والاقتصادية، شاملة فقدان الوظائف أو إيجادها، والتأثيرات الواقعة على المساواة بين الجنسين والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- استجلاء احتياجات القدرات (الجمارك، الخزينة، إلخ).

**(2) المساعدة الفنية من أجل صياغة السياسة والأدوات القانونية؛ أي الخطط الوطنية ومعايير الاستدامة الوطنية بشأن اللداين، ويدخل في ذلك ما يلي:**

- تصميم معايير الاستدامة الوطنية بشأن اللداين استناداً إلى معايير الاستدامة الدولية المتفق عليها.
- تصميم الخطط الوطنية على نحو يراعي كامل سلسلة القيمة، بما في ذلك تنفيذ معايير الاستدامة الوطنية بشأن اللداين، ووضع الأهداف المقررة وطنياً.
- التخطيط لفترات انتقالية من أجل تنفيذ التدخلات التنظيمية والاقتصادية استناداً إلى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وبمشاركة أصحاب المصلحة.
- بناء القدرات من أجل تنفيذ الأدوات التنظيمية والأدوات المستندة إلى آليات السوق، وكذلك الجوانب المتعلقة بالتجارة من حيث تقليل التلوث باللداين.
- الرسوم أو القروض المرتبطة بالمؤسسات الناشئة لبناء آليات مالية وطنية.

**(3) التقييم العلمي والتقني لمخرجات التنفيذ ونتائجه حسب المطلوب في إطار إعداد التقارير الوطنية بخصوص المخرجات والتقييم الوطني للنتائج البيئية بمقتضى الاتفاقية، ومن ذلك:**

- تصميم المخزونات الوطنية، وطرق جمع البيانات وإعداد التقارير بها حسب المعايير الدولية المتفق عليها.
- تأسيس عملية للمراجعة بناءً على أطر زمنية متناغمة ومتفق عليها على الصعيد الدولي.

بناءً على ما سبق، من الهامّ تحديد خيارات تمويلية حقيقية لدعم البلدان النامية. وتتضمن قائمة خيارات غير شاملة ما يلي:

- اتخاذ نهج متكامل لدى جمعية الأمم المتحدة للبيئة تجاه تمويل الإدارة السديدة للمواد الكيميائية والنفايات، ومن شأن ذلك أن يُعين على تلبية الاحتياجات الخاصة بالاتفاقية.
- إمكانية تكليف مرفق البيئة العالمية بالنهوض بدور الآلية المالية للاتفاقية من خلال برنامجه للمياه الدولية.